معينة كالفقراء فلا يمكن انقطاعه وعلى مسجد معين مثلا
وتعذر صرف في مثله كما يأتي وفي كقنطرة لم يرج
عودها في مثلها والوقف قوله وامرأة معطوف على اقرب
لانه ظاهر كلامهم ان كل امرأة لو دخلت عصبة تدخل
كانت قريبة او بعيدة كانت فقيرة او لا لانها فقيرة
بالطبع وحينئذ يبطل هذا المعنى الا عطفه على اقرب
ولا نعطفه على فقراء لانه يفيد انها لا بد ان تكون قريبة
وهو خلاف ظاهر كلامهم وللعلي عصبة لانه فاسد
اذ التقدير لا اقرب فيه فقراء امرأة وهو غير مستقيم لان
الكلام في المرأة نفسها لا في الاقرب اليها فقوله لو
دخلت عصبة اي مع بقائها على حالها من
غير تغيير فتخرج بنت البنت وبنت الاخ لان
البنت على حالتها لا يبنت عصبة والاخ كذلك لا تكون
عصبة الا بغيرها جلادا لعلم ان المرأة لو دخلت
عصبة لا تدخل في المرجع مع العاصب الا اذا كانت
اقرب منه لانه ساوى نحلا فالملحمة القرابي وقوله
فان ضاق فقراء البنات راجع لقوله ورجع الخ اي فان
ضاق الحبس المرجع عن الكفاية للعلة الثانية
فقراء البنات وظاهره ان البنات من لهن خصوصية
على بقية الاناث فقوتهن دون الحواشي والبنات نحو
ذكور والاناث فقراء الاناث ليكون اعم للعين الاكتساب
فانه لا يمكن بحال لانه لو لم يكن فيه الا ذكور واحد اخرناه
واشتريناه بسهم من الحبس وعبأناهم وعلى اثنين
ويعرهما على الفقراء الخمسين مات لهم اي انه اذا وقف
على اثنين معينين كزيد وعمرو ثم بعدهما اي بعد كل

واحد

واحد منهما يكون موقوفا على الفقراء اذا مات واحد من الاثنين
المعينين فان نصيبه يكون للفقراء او للبطون الرفيقة
وسواء قال حيا تهما او لا فقوله وعلى الخ كلام مستأنف
والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره ومن وقف على
اثنين الخ والعلي كعشرة حيا تهم فيملك بعدهم
وتقدم ان الوقف اذا انقطع فانه يرجع للعصبة
والمتبادر على الوجه المتقدم استثنى منه هذا المعنى
انه اذا وقف على عشرة مثلا معينين فانه اذا مات
منهم شخص فان نصيبه لاصحابه فان ماتوا كلهم
فان نصيبهم يرجع ملكا لمالكه ان كان حيا او لورثته
ان كان ميتا ومثل حياتهم ما اذا قيد بأجل فلو لم
يقل حياتهم ولا قيد بأجل فهل يكون حكمه
ما اذا قال حياتهم او قيد بأجل يرجع ملكا او يرجع
مرجع الحبس وكلام المواق يفيد ترجيح الاول والفرق
بين هذه وما قبلها ان ذلك لما كان وقفه مستمرا
احتيط لحائب الموقوف عليهم ليستمر جميع الصدقة
موقوفا بخلاف كلهم فانه لا موهوم لقوله لحياتهم بل
لحياة زيد مثلا وحياته معلوم فعلم من انتهائه
بالمدة المجهولة ان الحكم كذلك في غيرها من باب
اولى كعشر سنين وفي كقنطرة لم يرج عودها
في مثلها والا وقف كما سيبين ان من حبس
خمسا على بنا قنطرة او في مصلح مسجد وما اشبه
ذلك كقنطرة بئر القنطرة او المسجد مثلا فان رجي
عوده لما كان عليه فان الحبس يوقف له وان لم
يرج عود ذلك لما كان عليه فانه يصرف في مثلها

Copyright King Saud University